المرصد الوطني للهجرة
Observatoire National de la Migration

معرض الصحافة

ملف صحفي خاص بأهم البيانات الصادرة بخصوص الأحداث الأخيرة بولاية صفاقس

07 جويلية 2023

معرض الصحافة

الأوضاع في صفاقس وسبيطلة محور لقاء رئيسة الحكومة بوزير الداخلية

التقت رئيسة الحكومة نجلاء بودن رمضان صباح اليوم الخميس بقصر الحكومة بالقصبة، وزير الداخلية كمال الفقي .وتناول اللقاء الوضع الأمني بالبلاد بصفة عامة والوضع في كل من صفاقس وسبيطلة (ولاية القصرين) بصفة خاصة، حسب ما جاء في بلاغ مقتضب لمصالح الاعلام بالقصبة.

وشهدت ولاية صفاقس خلال الايام الماضية مناوشات بين متساكني بعض المناطق بالولاية ومهاجرين من دول جنوب الصحراء خلفت مساء الاثنين مقتل شاب تونسي طعنا على يد مهاجرين تم ايقاف البعض منهم وفتح أبحاث عدلية.

وفي مدينة سبيطلة بالقصرين جدت أمس اشتباكات بين قوات امنية ومجمُوعة من الاشخاص تصدت، وفق رواية وزارة الداخلية لدّوريّة أمنيّة، وذلك باستعمال بنادق الصّيد والحجارة ما خلف وفاة شاب بطلق ناري واصابة آخر بالرش.

اجتماع بين وزيرة العدل والاطارات القضائية السامية بصفاقس حول التصدي للظواهر الاجرامية وتفكيك شبكات الهجرة غير النظامية

مثّل اجتماع جمع وزيرة العدل ليلى جفال ،اليوم الخميس بمقر الوزارة ،مع الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بصفاقس حافظ بوعصيدة و وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية صفاقس فوزي المصمودي و وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية صفاقس 2 هشام الكسيبي، مناسبة للاطلاع على حسن سير عمل جهاز النيابة العمومية بالجهة ودورها في التصدي لكافة الظواهر الإجرامية وخاصة مقاومة الفساد والاحتكار وتفكيك شبكات الهجرة غير النظامية.وأوصت جفال ، وفق بلاغ صادر عن الوزارة ، بضرورة فرض احترام القانون على المخالفين مع الالتزام التام بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجميع، مُبرزة في ذات الصدد الدور الهام الذي يجب أن يضطلع به القضاء التونسي في تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي في بلادنا.

وأكدت الوزيرة على ضرورة العمل على التصدي لكل مظاهر الجريمة المنظمة أو الجرائم والأفعال التي تكون الغاية منها المساس بالأمن القومي، وذلك بإحكام تطبيق القوانين و التشريعات الوطنية النافذة في المجال، مُشدّدة على ضرورة تفكيك هذا النوع من الجرائم و تتبع مرتكبيها. كما اطّلعت وزيرة العدل على ظروف سير العمل بمحاكم جهة صفاقس ،وشددت على عدد من المسائل المتعلقة بالأساس بتحسين ظروف العمل و تعزيز الإطار القضائي و الإداري و الكتبة والأعوان، فضلا عن العمل على مزيد تأمين مقرات المؤسسات والمحاكم.وثمنت المجهودات المبذولة من قبل الإطار القضائي والإداري و أعوان الهيئة العامة للسجون والإصلاح العاملين في إطار من الانسجام والتنسيق والتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة وأجهزتها، وأذنت ببرنامج خصوصي لتحسين ظروف العمل بمحاكم صفاقس(.....).

(*)كل ما يرد في أي خبر أو مقال صحفي ينسب إلى مصدره ولا يلزم إلا صاحبه

رابطة حقوق الإنسان بصفاقس الجنوبية تدعو إلى تكوين خلية أزمة والتصدي للخطاب العنصري والتحريض على الكراهية

أكد فرع صفاقس الجنوبية للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ضرورة تكوين خلية أزمة جهوية تتكون من ممثلي الأجهزة الأمنية والقضائية والمديرين الجهويين لوزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية ويشارك فيها ممثلو المنظمات الوطنية والهيآت المهنية وبقية منظمات المجتمع المدني ، بحضور وزير الداخلية، قصد رسم خطة عمل لمواجهة الأزمة وتحديد حاجيات الجهة تجاه السلط المركزية والمنظمات الدولية ، وتحديد مجالات التدخل وآلياته، وذلك على خلفية ما جدّ من أحداث مؤخرا بمدينة صفاقس بين المتساكنين والمهاجرين غير النظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء.

وشدد فرع الرابطة في بيان أصدره اليوم الخميس، على ضرورة إطلاع الرأي العام على ما يجري ، وبعث رسائل طمأنة على مسك الدولة بالموضوع وتخصيص الاهتمام اللازم بتنفيذ ما يقع الاتفاق عليه

كما دعا إلى تبني الدولة لخطة واضحة في حل الأزمة الحالية طبق معياري حق متساكني صفاقس في الأمن وحق مهاجري جنوب الصحراء في سلامتهم ، مع واجب الدولة في مراقبة حدودها طبقا لمقتضيات القانون الدولي ومعاهدات حقوق الإنسان، فضلا عن التأكيد على ضرورة التصدي للخطاب العنصري والتحريض على الكراهية وانتشار عقلية القضاء الخاص ووضع حدّ للممارسات التي تجعل من الأفراد يحلون محل الدولة في إنفاذ القوانين. ولاحظ فرع رابطة حقوق الإنسان بصفاقس الجنوبية أهمية تجاوز الاقتصار على المقاربة الأمنية والقضائية في معالجة الأزمة والبحث عن حلول ناجعة تحول دون تواصل مظاهر الفوضى والارتجال.

ودعا البيان كل متساكني الجهة إلى التعقل وعدم الانجرار إلى مربع العنف، وعدم الانخراط في حملات التحريض على الكراهية والمعاملة على أساس اللون أو العرق وغيرها من مظاهر الانتهاك لكرامة الإنسان.

وبين فرع رابطة حقوق الإنسان بصفاقس الجنوبية أنّ جهة صفاقس شهدت منذ أشهر توافد أعداد كبيرة من مهاجري جنوب الصحراء، القادمين خاصة من الحدود الغربية للبلاد تحت أنظار الأجهزة الرسمية للدولة ، استقر عدد منهم ببعض الأحياء الشعبية.

وأبرز انه بمرور الوقت وتزايد الوافدين نشأت حالة احتقان وصلت في الأيام الأخيرة إلى ارتكاب جرائم فضيعة تضرر منها عدد من سكان هذه الأحياء وكذلك عدد هام من هؤلاء الوافدين ، يضاف لذلك تنامي خطاب الكراهية والتحريض.

وأضاف أن كل ذلك أوصل الجهة إلى وضعية قريبة من الاقتتال والحرب الأهلية ، في ظل استقالة الدولة من معالجة المسألة وفق استراتيجية واضحة تأخذ بعين الإعتبار حق متساكني الجهة في الأمن على حياتهم وسلامتهم وحرمة مساكنهم من ناحية وحق هؤلاء الوافدين في الحماية والمعاملة الإنسانية اللائقة بالبشر.

(*)كل ما يرد في أي خبر أو مقال صحفي ينسب إلى مصدره ولا يلزم إلا صاحبه

حزب المسار : معالجة ملف الهجرة غير النظامية تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد

قال حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي، اليوم الخميس، إن معالجة ملف الهجرة غير النظامية تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد لا تقتصر على الحلول الأمنية، بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الواقع التنموي والمتغيرات السياسية والاقتصادية.
وأضاف الحزب، في بيان، أنه يتابع بانشغال التطورات الخطيرة التي تعيشها مدينة صفاقس وحالة "الانفلات الأمني" التي عقبت جريمة قتل مواطن تونسي على يد مهاجر، وعبر في هذا الشأن عن إدانته للجريمة وتضامنه مع سكان مدينة صفاقس.
وشهدت أحياء ومناطق ذات كثافة سكنية عالية بولاية صفاقس (جنوب شرق)، في الأيام الماضية، احتقانا كبيرا واشتباكات بين مجموعات من المهاجرين غير النظاميين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وبين سكان محليين بسبب غضب من التدفق الكبير للمهاجرين وبعد مقتل شاب تونسي الإثنين المنقضي طعنا على يد مهاجر.

وطالب حزب المسار بأن تكون أن معالجة ملف الهجرة غير النظامية محور تنسيق محكم بين دول الجوار المغاربي وموضوع نقاش موسع جنوب/جنوب بين دول الانطلاق وشمال/جنوب مع دول الاتحاد الأوروبي وفق المواثيق الدولية ومبادئ حقوق الانسان.
كما عبّر عن استنكاره الشديد لما وصفه بعمليات "ترويع جماعي همجي وممارسات انتقامية" استهدفت مهاجرين وأسرهم وأطفالهم من قبل بعض السكان أمام غياب ممثلي الدولة. وفي هذا الجانب، حمّل مسؤولية ما آل إليه الوضع الأمني في مدينة صفاقس إلى السلطات الرسمية التي قال إنها تأخرت في حماية المواطنين بالمدينة وقصّرت في إيجاد حل لمعضلة الهجرة غير النظامية.
ودعا مؤسسات الدولة إلى مصارحة المواطنين بحقيقة تواجد هذه الأعداد من المهاجرين بطرق غير قانونية على الأراضي التونسية وبمدينة صفاقس تحديدا وإلى إحكام مراقبة الحدود والمعابر للحد من الهجرة غير النظامية بالتنسيق مع دول الجوار.
كما طالبها ببسط الأمن بمدينة صفاقس وتتبع كل من تورط في أعمال عنف سواء من المهاجرين أو من المواطنين وكذلك محاسبة من تورط في ممارسات عنصرية ضد الأفارقة من جنوب الصحراء وإلى تنظيم وجود المهاجرين في البلاد والتنسيق مع دولهم في حالة ترحيلهم وضمان الحماية لهم من كل تهديد أو انتهاك(...).

(*)كل ما يرد في أي خبر أو مقال صحفي ينسب إلى مصدره ولا يلزم إلا صاحبه

حركة « عازمون » : « التعامل مع المهاجرين قضية الدولة ومسؤوليتها وليست قضية أفراد أو جماعات » (بيان)

دعت حركة « عازمون » إلى « اعتبار التعامل مع المهاجرين قضية الدولة ومسؤوليتها وليست قضية أفراد أو جماعات »، مؤكدة على أن يكون ذلك في إطار احترام حقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي تحمي حقوق المهاجرين واللاجئين.

وبينت الحركة، في بيان اليوم الخميس، أن «ملف الهجرة مسألة أمن قومي تتطلب اعتبار السيادة الوطنية ووحدة الدولة والسلم الاجتماعي أولوية قصوى يجتمع حولها كل التونسيين مهما كانت خلافاتهم»، محذرة من أن تطورات ملف الهجرة وما آلت إليه الاوضاع في صفاقس يُنذر بكارثة اجتماعية وانسانية.

وشهدت أحياء بولاية صفاقس (جنوب شرق) والمناطق ذات الكثافة السكنية العالية، في الأيام الماضية، احتقانا كبيرا واشتباكات بين مجموعات من المهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وبين سكان محليين بسبب غضب من التدفق الكبير للمهاجرين وبعد مقتل شاب تونسي الإثنين المنقضي طعنا على يد مهاجرين.

واعتبرت حركة « عازمون أن « قضية الهجرة قضية إقليمية ودولية تجب مجابهتها في إطار مقاربة شاملة تجمع بين مختلف الحلول »، مجددة مساندتها لعقد مؤتمر دولي للهجرة بمشاركة بلدان المصدر ودول العبور والاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات المعنية.

كما دعت الى جعل تأمين حدود الدولة التونسية البرية ضمن أولويات التفاوض مع دول الاتحاد الأوروبي، التي قالت إنه عليها مساعدة تونس في ذلك بتوفير اعتمادات وأجهزة إلكترونية وطائرات مسيرة، مع إحكام التنسيق مع البلدين الجارين الجزائر وليبيا »، بحسب ما جاء في نص البيان.

واقترحت الحركة اعتماد « ميثاق الهجرة » بخصوص هجرة التونسيين يتم إمضاؤه بين تونس ودول الاتحاد الأوروبي وتتعهد فيه دول أوروبا بتمويل تكوين تخصصي في المهن المطلوبة واللغات، وتنظيم الهجرة بمراعاة مصالح جميع الأطراف وبشكل يجعلها تساهم في تقريب الشعوب وإنتاج الثروة، وفي المقابل تتعهد تونس بإنشاء مراكز تكوين لهؤلاء الشباب وتصنيفهم حسب مهاراتهم وتخصصاتهم.

وذكرت بأن تونس، التي لا تجمعها أية حدود مع دول جنوب الصحراء، ليست دولة عبور ولا وجهة للمهاجرين، ولا يمكنها بالتالي تحمّل مسؤولية أزمة الهجرة في المنطقة.

وشددت على ضرورة انتباه كل الدول المعنية إلى أن تونس ضحية مثل غيرها، وأن هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين صارت تمثل عبئا ثقيلا على وضعها الاقتصادي والاجتماعي، وهي غير مستعدة للتحول إلى بلد توطين أو مركز ترحيل للمهاجرين الذين يتم إجلاؤهم من أوروبا، أو مخيّم لجوء بأي شكل من الأشكال.

(*)كل ما يرد في أي خبر أو مقال صحفي ينسب إلى مصدره ولا يلزم إلا صاحبه

« آفاق تونس » يدعو إلى تجنب الإجراءات التعسفية ضد المهاجرين غير النظاميين

دعا حزب آفاق تونس، في بيان الخميس، إلى اعتماد مقاربة شاملة في التعاطي مع ملف الهجرة غير النظامية تأخذ بعين الاعتبار الجوانب القانونية والأمنية والإنسانية والحقوقية، وتجنّب كل الإجراءات التعسّفية التي من شأنها أن تسيء لصورة تونس.

وانتقد ما وصفه بـ »تراخي » السلطات المركزية والمحلية وتعاطيها « السلبي » مع أسباب ما تشهده مدينة صفاقس وضواحيها من مواجهات وأحداث عنف بين مواطنين ومجموعات من المهاجرين غير النظاميين، مؤكدا على ضرورة إنفاذ القانون واستعادة الأمن بالقوة الشرعية للدولة وحماية المواطنين والأجانب في كنف احترام حقوق الإنسان وكرامته.

وشهدت أحياء بولاية صفاقس (جنوب شرق) والمناطق ذات الكثافة السكنية العالية بصفاقس الكبرى، في الايام الماضية احتقانا كبيرا واشتباكات بين مجموعات من المهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وبين سكان محليين بسبب غضب من التدفق الكبير للمهاجرين وبعد مقتل شاب تونسي مساء الاثنين المنقضي طعنا على يد مهاجرين.

وطالب حزب « آفاق تونس »، في بيانه، السلطة باعتماد الوضوح والشفافية في عملية نقل المهاجرين غير النظاميين من صفاقس وتحديد وجهتهم والإجراءات المتخذة في شأنهم حتى لا يتم ترحيل المشكلة من جهة إلى أخرى، مذكّرا في الآن نفسه بأن قرار ترك ولاية صفاقس دون وال ساهم في تأجيج الأوضاع.

كما عبّر « آفاق تونس » عن استغرابه من تواصل صمت رئاسة الجمهورية إزاء ظاهرة تدفّق المهاجرين غير النظاميين عبر الجزائر و »التقصير البيّن في تأمين الحدود البرية »، داعيا في هذا الإطار إلى إثارة هذه المسألة بشكل فوري مع الحكومة الجزائرية وتطوير منظومات حماية الحدود.

وطالب بإعادة فرض التأشيرة على كل مواطني دول جنوب الصحراء لتفادي الاستعمال التعسفي لهذا الإجراء في مجال الهجرة غير النظامية مع تقديم التسهيلات اللازمة لكل الراغبين في الدراسة والسياحة والعلاج والاستثمار والعمل المنظّم في تونس.

ودعا الحزب إلى مصارحة الشعب التونسي بالمفاوضات القائمة مع الاتحاد الأوروبي حول الهجرة وما تتضمنه من شروط والتزامات، محذّرا في الآن نفسه من إبرام أي اتفاق مصيري بقرار فردي دون عرضه على النقاش العام والإجماع الوطني حوله.

وكانت تونس والاتحاد الأوروبي أصدرا، يوم 11 جوان الماضي، بيانا مشتركا إثر مشاورات على أعلى مستوى أكد اتفاق الجانبين على العمل في إطار « حزمة شراكة شاملة » في مجالات تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وفي ملف الهجرة.

(*)كل ما يرد في أي خبر أو مقال صحفي ينسب إلى مصدره ولا يلزم إلا صاحبه

الحزب الجمهوري يحمل رئيس الجمهورية مسؤولية انفلات الأوضاع في صفاقس بسبب أزمة المهاجرين (بيان)

حمل الحزب الجمهوري رئيس الجمهورية قيس سعيد وحكومته مسؤولية « انفلات الأوضاع » في مدينة صفاقس بسبب أزمة المهاجرين غير النظاميين القادمين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، معتبرا أن السلطات عجزت عن إيقاف النزيف وإيجاد الحلول وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية.

وقال الحزب في بيان، إن تعاطي رئيس الجمهورية مع هذه القضية منذ البداية « لم يتجاوز السطحيّة »، مضيفا أن أهالي مدينة صفاقس والمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء هم ضحايا لفشل السلطة في التعامل مع قضية الهجرة منذ بواكير اندلاعها.

وشهدت أحياء بولاية صفاقس (جنوب شرق) والمناطق ذات الكثافة السكنية العالية بصفاقس الكبرى، في الأيام الماضية، احتقانا كبيرا واشتباكات بين مجموعات من المهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وبين سكان محليين بسبب غضب من التدفق الكبير للمهاجرين وبعد مقتل شاب تونسي مساء الاثنين المنقضي طعنا على يد مهاجرين.

ودعا « الجمهوري » أهالي صفاقس ونخبها إلى توجيه الرأي العام الجهوي بشكل عقلاني والنأي به عن منزلق العنف وتهديد الاستقرار والسلم الأهلية، والضغط على منظومة الحكم وتحميلها مسؤولية فشل خياراتها ابتداء من تقصيرها في تسمية وال للجهة.

ولاحظ أن « حالة الانفلات والفوضى رافقتها خطابات ميليشياوية خطيرة تدعو للتصفية والتطهير العرقي لمهاجري جنوب الصحراء، وخطابات عنصرية تهدد بالانفصال، في تعدّ صارخ على القوانين والمواثيق الدولية الضامنة لحرية التنقل بما يعزز فرضية انتشار العنف والجريمة »، وفق ما جاء في نص البيان.

(*)كل ما يرد في أي خبر أو مقال صحفي ينسب إلى مصدره ولا يلزم إلا صاحبه